



النص التراثي ومسألة الضبط

The heritage text and the matter of controlling it

أ. يوسف بن هورة[‡]

تاريخ القبول: 2021.05.31

تاريخ الاستلام: 2021.01.04

ملخص: بقدر ما التفت بعض المشتغلين على التراث العربي، وأقصد تحديدا لفيف المحققين الذين تجشّموا تحقيق الكتب المخطوطة إلا أنّ بعض التّحقيقات لوحظ عليها إهمال الضبط، وهذا إمّا تهوينا وإمّا جهلا بهذه القاعدة وإمّا استخفافا بعلم التّحقيق بالكليّة فيخرج التّحقيق مشوبا بأخطاء تكدر صفو الكتاب، وهو أمر بعيد عن التّحقيق. من هنا اكتسى هذا المقال الذي وسمته ب: النصّ التراثي ومسألة الضبط قيمته في تبيد تلكم الأغلاط والأوهام، وهذا خدمة لأمانة أداء النصّ التراثي.

كلمات مفتاحية: المخطوط؛ النص؛ التراث؛ التّحقيق؛ الضبط.

Abstract: As far as I turned some of the workers on the Arab heritage, I mean specifically investigators who conducted the investigation of the manuscript, but some of the investigations were observed to neglect the control, either underestimated or ignorant of this rule or disregarded the knowledge of the college

[‡] جامعة زيّان عاشور-الجلفة، الجزائر، البريد الإلكتروني: benhouray@gmail.com

(المؤلف المرسل).

investigation and the investigation comes out with errors ruffled the book, which is far from The investigation, henceforth this essay, which I have labeled as: the heritage text and the issue of control, is worth its value in dispelling these mistakes and illusions, and this is a service to the secretariat of the performance of the heritage text.

Keywords: Heritage; manuscript; text; investigators.

1. المقدمة: كثيرة هي القضايا ذات الصلة بتحقيق التراث المخطوط سواء ما تعلق منها بإطاره العام كجانب الدراسة أين يتناول المحقق التعريف بمؤلف الكتاب المخطوط وشيوخه وعصره أم بتقديم المخطوط ووصف نسخه وحتى صنع الفهارس وغيرها مما أذاعه أحمد زكي باشا وأطلق عليه المكملات الحديثة أم ما تعلق منها بإطاره الخاص من حيث إقامة النص وأداؤه، هذا الأداء الذي يتطلب من محقق الكتاب أن يؤديه كما كان يراه مؤلفه أو كما تركه أو يقترب من ذلك.

وحتى يمضي المحقق في إقامة النص وجب أن يمتلك أدوات ذاتية وأخرى موضوعية، فأما الأولى فهي شغفه بالتراث وإدراكه بأن معارف البشرية اليوم إنما تبلورت من تراكم معارف السابقين التي حملها الكتاب المخطوط الذي كان طليعة في التاريخ وظل يقاوم صروف الدهر وعوادي الطبيعة والبشر، ضياعاً، وإهمالاً وحرقاً وتزييفاً وتآكلًا واهتراءً...، وأما الثانية فهي الحذر من عدم التجرؤ على النص إنما هي الأمانة في أداء الكتاب، وأما الخلة الثالثة فهي التزام منهج الشك في كل ما يعرض عليه بدءاً من عنوان الكتاب إلى اسم مؤلفه إلى نسبة الكتاب إلى صاحبه ثم يبدأ منهج الشك يتسع ليطال كل مفردة في المتن، بل كل قول، بل كل بيت شعري أو اسم علم... إلخ دون أن ننسى خلة رابعة وخامسة، فأما الرابعة فهي ثقافة المحقق، ثقافة خاصة، وأخرى عامة، فالأولى يُمليها تخصص تحقيق المخطوطات من حيث المفاهيم والنشأة وبيبليوغرافيا المخطوطات المحلية والعالمية، والثانية اطلاع المشتغل على تحقيق التراث



على جزء هام ممّا وصلت إليه الإنسانيّة في مختلف المعارف فضلاً على مواكبة المستجدّات، وأمّا الخامسة فهي خُلة الصبر على متاعب التّحقيق ومُكابدة مشاقه... أمّا فيما يخصّ الأدوات الموضوعيّة فهي كثيرة إلاّ أنّني سأقتصر على إحداها ولعلّها مناهج تحقيق المخطوطات سواءً أكان ذلك عند الغربيين أم عند العرب، والهدف من هذه الأداة واضح جليّ، وهو حسن تعامل المحقّق مع النّص بغية إقامته الإقامة العلميّة المرجوّّة، وممّا ينبغي إتقانه في منهج تحقيق النّصوص وأدائها مسائل منها: مقابلة نسخ المخطوط زيادة وحذفًا، التّغيير والتّبديل، معالجة النّص (ترجيح الروايات، وتصويب الخطأ)، الضّبط، التّخريج... إلخ.

وسأستفيض فيما بقي من صفحات هذا المقال في الحديث عن الضّبط وحدوده وكيف تتاوله علماء السلف وعلماء الخلف، وما هي ثمرته في إقامة المتن؟. جاء الضّبط في المعجم الوسيط بمعنى الإصلاح والتّصحيح والشّكل «ضبط الكتاب: أصلح خلله أو صحّحه وشكّله»¹، وهو عند الفيروزآبادي (ت 817هـ) مرادفاً لصفة الحزم والثّقة «الحزم: ضبط الأمر والأخذ بالثّقة»²، واختار الشّريف الجرجاني (ت 816هـ) الدّلالة نفسها: «الضّبط في اللغة: عبارة عن الحزم³ فعلاً، أليس الإصلاح والتّصحيح والشّكل كلّها مظاهر للضّبط؟».

أمّا في الاصطلاح فهو: «استماع الكلام كما يحقّ سماعه ثم فهم معناه الذي أريد به ثمّ حفظه ببذل مجهوده والثّبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه لغيره»⁴. وها هو الخطيب البغداديّ (ت 463هـ) قد انبرى في هذا الباب إلى مسألة تقييد الكتاب وضبطه، ووصف هذه الخطوة بالوجوب عند علماء الحديث لاسيّما أولئك الذين يمنعون رواية الحديث بالمعنى فهم وقّافون عند ألفاظ راوي الحديث مُتسلّحين بالصّرامة وتأكيداً على هذه الصّرامة يسوق البغداديّ كلاماً لحمّاد بن سلمة فيه نبرة تهديد وتحذير من مغبّة التّساهل في مسألة الضّبط ((أخبرنا أبو منصور محمّد بن عيسى الهمدانيّ قال ثنا صالح بن أحمد التّميمي الحافظ... قال سمعت عفّان يقول سمعت حمّاد بن سلمة يقول لأصحاب الحديث: «ويحكم غيّرُوا يعني قيّدُوا واضبطوا»))⁵، وها هو أبو نعيم الأصفهاني (ت 430هـ) لا يكتفي بأمانة اللفظ فحسب بل إلى ضرورة التّقط «...»

قال حدثني محمد بن كرامة العجلي قال سمعت أبا نعيم يقول: "إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مُشججا يعني كثير التغيير فأقرب به من الصحة"⁶.

وقد بلغت مسألة التقييد بحماد بن سلمة (ت 167هـ) مبلغاً عظيماً إذ حكم على "عقّان بن مسلم" و"بهز" بعدم التقفه، جاء هذا في الخبر الذي أورده الخطيب في الكفاية: «أخبرنا أبو بكر البرقاني قال قرئ على أبي القاسم عمر بن نوح البجلي وأنا أسمع حدثكم عبد الله بن سليمان قال أنا أبي عن شيخ ذكره قال (كان) حماد بن سلمة يحدث وبين يديه عقّان وبهز فجعلوا يُغيّران النبي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهما حمّاد: "أمّا أنتما فلا تفقها أنبدا"⁷.

وقد غلظ القاضي عياض (ت 544هـ) أيضا القول على تثبيت النص بالضبط وذهب إلى وجوب شكل ما يُشكل وما لا يُشكل «يجب شكل ما أُشكل وما لا يُشكل»⁸ قال القاضي: «وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المُتبحّر في العلم فإنّه لا يميّز ما يُشكل ممّا لا يُشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه، وقد يقع النزاع بين الرواة فيها، فإذا جاء عند الخلاف وسئل كيف ضبطه في هذا الحرف وقد أهمله بقي مُتحيّراً»⁹.

فتلاحظ معي حتى مع ضبط الكلمة وشكلها يقع النزاع روى أحمد (ت 241هـ) في مسنده حدثنا أبو عبيدة، حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الودّك جبر بن نوف عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ - قال: «زكاة الجنين زكاة أمّه»¹⁰، «فالحنفية تُرجّح فتح "زكاة" الثانية على مذهبها في أنّه يزكي مثل زكاة أمّه، وغيرهم من المالكية والشافعية تُرجّح الرّفْع لإسقاطهم زكاته»¹¹.

فأنت ترى إذا صرامة وحرص علماء القرون الأولى على مسألة ضبط المتن دفعا للوهم والغلط في وقت كان المتلقي لا يشكل له - في العموم - الضبط حائلا في فهم المعنى وهذا بسبب سليقته ومعرفته بالموضوع المطروق: «إنّ جمهرة المؤلّفين والنّسّاخ لم يُعنوا بالإعجام ووضع الحركات الموضحة للنّص بل نُدّر ذلك عندهم، وكانوا يعتمدون على ما للقارئ من معرفة في موضوع الكتاب»¹²، فما بالنّا اليوم، وقد صرنا ننظر إلى العربية باعتبارها جنسا غريبا نتحسّس مشقّة قراءة مفردة واحدة فضلا على قراءة كتاب



مخطوط؟، فضبط المتن في زماننا أدعى وأدعى، هذا الضبط الذي وسمه بشار عواد بالأمر المهم؛ لأنه يجلب فوائد جلية « لقد صرت أعتقد في السنين الأخيرة أن ضبط النص بالحركات من أكبر الأمور أهمية في تحقيق النصوص لما يتوخى من فوائده الجمة». ¹³

وحتى يُقدم المحقق على مسألة ضبط المتن عليه أن يكون مُلمًا ببعض الأمور منها:

- وضع علامات الوقف لتنظيم مادة النص: علامات الترقيم أو علامات الوقف حاجة ماسة للمُنشئ باللغة العربية؛ لأنها تُصير الكلام منتظم الفقرات، وهي نفس الحاجة لمحقق الكتاب المخطوط بل أكثر؛ لأن متن الكتاب غارق في القدم في بعض المخطوطات التي لا تكون بصحة جيدة فالمحقق بالكاد يفك حروفها وكلماتها فما بالك بجملها وفقراتها، فلذلك يتوجب على المحقق إتقان علامات الترقيم لفائدتها في فهم المعنى، ومن هنا عليه معرفة العلامة المناسبة لنهاية الجملة، ومعرفة مواضع الفاصلة والفاصلة المنقوطة، وطبيعة الجملة الاستفهامية، والعلامة التي يتوجب عليه وضعها مع الجملة التعجبية سواء أكانت قياسًا أم سماعًا؟، ومتى يضع القوسين المعقوفين أو العضادتين؟، وأين تكون الحاجة ملحة لوضع علامتي التنصيص؟

- التمرس بأسلوب المؤلف: لا شك أن لكل مؤلف أسلوبه الذي يتفرد به فبعضهم يُحيل إلى المظان التي ينقل منها فيصدر استشهاده - بأقوال المفسرين أو المحدثين أو المؤرخين أو غيرهم - بكلمة "قال" أو "ذكر" أو "وجدت" ثم هو بعد ذلك حريص على تقييد نقوله بلفظ "انتهى" أو رمز نحو "هـ"، غير أن العقبة الكأداء التي يرتطم بها المحقق هو عدم إشارة مؤلف المخطوط إلى مصادره، وحتى إلى بدايات نقوله وخواتيمها فيأتي الكتاب مُرسلاً يختلط فيه كلام المؤلف بكلام غيره، الأمر الذي يجعل المحقق في حيرة من أمره ويجعلنا نشفق عليه؛ لأنه مضطر إلى تقويم النص، بالكشف عن مواطن التقول وتبيان مشاربها؛

ويبقى المحقق يكابد في سبيل إخراج النص كما أقره مؤلفه الأصلي أو يقترب من ذلك، فتجده جادًا في التعرف على أنماط كتابة المخطوطات ورموزها، فيطلع -مثلًا-

على ضبط الهمزة ومواضع رسمها على الألف أو الواو أو الياء أو على السطر، وعليه أن يتفطن إلى مواضع إهمالها في الكتابة القديمة «كثيرًا ما تهمل كتابتها فتلتبس—مثلًا— "ماء" بكلمة "ما"، و"سما" بالفعل "سما"¹⁴؛

كما أن هناك علامات ينبغي للمحقق الانتباه إليها كوجود صاد ممدودة فوق عبارة ما من المخطوط هكذا "صد"، وهي تدلُّ على أن العبارة صحيحة في نقلها غير أنها خطأ في ذاتها، وقد أخذت هذه العلامة تسميتين عند علماء التحقيق، التسمية الأولى علامة التمريض والثانية علامة التضييب، وقد تعرّض لها جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) في كتابه "تدريب الراوي" فوصفها بالآتي: «ويُسمّى ذلك ضبّة لكون الحرف مُقفلاً بها لا يتّجه لقراءة، كضبّة الباب مُقفّل بها»¹⁵؛

ولعلّ مدار الضبط واسع، فهو يشمل المفردة في دلالتها المعجمية، والمفردة القرآنية من حيث هيئتها ورسمها واسم العلم واسم القبيلة واسم الموضع، وبيت الشعر... إلخ فيعود المحقق في الأولى إلى معاجم اللّغة، وإذا وجد في ضبط الكلمة لغات عدّة فالحرّيُّ به اختيار أعلى اللّغات أو ذكرها جميعاً، وفي الثّانية يجب على المحقق أن تصاحبه الفطنة في ضبط ألفاظ القرآن وعباراته المُستشهد بها في الكتاب المخطوط وذلك بتغليب الرّسم القرآني الذي أدّى به المؤلّف الأصلي أو النّاسخ رسمه، فلا يُعقل—مثلًا— أن الكتاب المخطوط رُسمت آياته برواية ورش عن نافع، فيأتي المحقق ويتجرّأ على هذه الرواية فيؤدّبها برواية حفص عن عاصم، أو برواية قالون أو العكس أو يصادف في إحدى ورقات الكتاب المخطوط قراءة لأحد علماء القراءات ثمّ يتصرّف بإيعاز من هواه أو بجهل فيحيد عن رسم تلك القراءة إلى رسم مخالف فهذا يُعدُّ تجنّباً على إقامة النص؛ لأنّ أولويات التحقيق تقتضي—كما أسلفنا— أن يكون متن الكتاب المخطوط أقرب إلى الهيئة التي تركه عليها مؤلّفه؛

أمّا ما تعلّق بضبط اسم العلم الوارد ذكره في الكتاب المخطوط أو اسم القبيلة أو اسم موضع ما فمن باب أولى ضبط الحروف بالشكل دفعًا للوهم ورفعًا لمغبة اللبس فضلاً على إخراج المتن في صورته المُتلى، وقد شدّد علماء السلف على ضرورة ضبط أسماء النّاس قال أبو إسحاق النّجيريّ إبراهيم بن عبد الله (ت 311هـ): «أولى الأشياء



بالضبط: أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه¹⁶؛

ولا سبيل للضبط السليم إلا بالرجوع إلى المؤلفات التي ألفت في أسماء الرجال وأسماء الشعراء وأسماء القبائل، وأسفار الأنساب، ومعاجم البلدان، وكتب المؤلف والمختلف...، ولأهمية هذه الخطوة في إخراج المتن سري التقرّيز بين العلماء فما هو محمد بن عبد الملك الزيات يصف دفتراً أحكم إعجابه وشكله:¹⁷

وأرى وشوماً في كتابك لم تدع شكا لمرتاب ولا لمفكر
نقط وأشكال تلوح كأنها ندب الخدوش تلوح بين الأسطر

وعليه فالضبط بنقط الحروف وشكلها قاعدة أساسية من قواعد التحقيق، وركن ركين في أداء النص وإقامة فقراته، غير أنه أحياناً يصطدم المحقق بكتاب مخطوط عمد فيه مؤلفه إلى ضبط ألفاظه وعباراته ضبطاً خاصاً له ما يبرره، فكيف يتعامل إذاً المحقق مع هذا الضبط؟ أتراه يتصرف في هذه الخصوصية فينتهك حرمتها بالتغيير والتبديل؟ أم تراه يؤدي الضبط الخاص كما وجده؟

الإجابة في حقيقة الأمر لا نمتلكها لبضاعتنا المزجاة، ولكننا وجدنا عبد السلام هارون (ت 1408هـ) قد بدد حيرتنا وأشفى غليلنا برأيه «فهذا الضبط له حرمة وأمانته وواجب المحقق أن يؤديه كما وجده في النسخة الأم وأن لا يُغير هذا الضبط ولا يبدله ففي ذلك عدوان على المؤلف»¹⁸، وقد وافق عبد التّوّاب (ت 1422هـ) رأي هارون وشطّ في مسألة الضبط إلى ضرورة إبقاء الخطأ اللغوي أو التحوي كما هو في المتن مع الإشارة في الهامش إلى ما يظنه المحقق صواباً، وقد برّر عبد التّوّاب هذا الإجراء بأنّ النص شاهد على ثقافة المؤلف، فعلى المحقق أن ينتبه جيّداً وهو يضبط المتن فقد يواجه كلمة خاطئة أو عبارة خاطئة فلا يُعمل يراعه فيها فيضبطها صواباً فلربّما تعمّد المؤلف ضبطها سقيمة ليأتي بالضبط الصحيح في قادم كلامه، قال هارون: «لأنّ المؤلف لم يُرد الصّواب في تلك الحالة»¹⁹، ولربّما ضبط مؤلف الكتاب ضبطاً ما لمناسبة ما مثل الخطأ الذي أتى به ابن الأنباري (ت 577هـ) في كتابه "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" على لسان والد أبي عبيد القاسم بن سلام، وهذا مقصود من المؤلف

لُيُثَبَّتْ أَنَّ الْوَالِدَ كَانَ رُومِيًّا لَا يُحْسِنُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ «إِذْ قَالَ لِمُعَلِّمِ ابْنِهِ: "عَلَمِي الْقَاسِمُ فَإِنَّهَا كَيْسَةٌ"²⁰، فَيَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ نَاشِرُ الْكِتَابِ وَيَتَجَاسَرُ عَلَى الْكَلِمَةِ وَيُصَوِّبُهَا بِقَوْلِهِ "عَلْمٌ" بَدَلَ "عَلَمِي" «وَعَدَّ ذَلِكَ هُوَ الصَّوَابُ»²¹.

فَأَنْتِ كَمَا تَرَى -أَيُّهَا الْمُحَقِّقُ- فَائِدَةُ الضَّبْطِ فِي خِدْمَةِ النَّصِّ سِوَاءِ أَتَعْلَقِ الضَّبْطُ بِمُفْرَدَاتِ الْكِتَابِ الْمَخْطُوطِ أَمْ بِالْأَعْلَامِ الْوَارِدَةِ فِيهِ أَمْ بِأَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ أَمْ بِأَسْمَاءِ الْمَوَاضِعِ وَالْأَمْصَارِ أَمْ بِمُصْطَلِحَاتِ عِلْمٍ بَعِينَةٍ فَحَرِي بِالْمُحَقِّقِ أَلَّا يَنْظُرَ مِنْ عِلِّ لِمَسْأَلَةِ ضَبْطِ الْمَتْنِ فَيَسْتَصْغِرُ بِنَاءِ وَيَحْتَقِرُ إِعْرَابًا، وَيَخْبِطُ خَبْطَ عَشْوَاءٍ فِي إِقَامَةِ اسْمٍ أَوْ كُنْيَةٍ أَوْ لِقَبٍ فَيُخْرِجُ الْمَتْنَ عَلَى غَيْرِ مَا أَرَادَهُ مُؤَلِّفُهُ فَيَتَبَدَّدُ حِينَئِذٍ جُهْدُ الْمُحَقِّقِ وَتَطْيِشُ سَهَامُهُ شَذْرَ مَذْرٍ، وَمِنْ هُنَا اجْتَهَدْتَ اجْتِهَادَ الْمُقَلِّ فَقَدَّمْتَ بَيْنَ يَدَيْ الْمُحَقِّقِ عَنَاوِينَ لِكِتَابٍ لَمْ يَأَلْ أَصْحَابُهَا فِي إِعَانَةِ الْمُحَقِّقِ عَلَى تَذَلِيلِ عَقَبَةِ الضَّبْطِ خِدْمَةً لِلنَّصِّ.

وَأَنَا هُنَا لَا أَزْعَمُ أَنِّي أَحْصَيْتُ كُلَّ الْكُتُبِ الَّتِي بَيَّضْتُ فِي هَذَا الْمِيدَانِ وَلِكُنِّي أَتَيْتُ بِبَعْضِهَا لِإِيمَانِي بِضُرُورَةِ مِرَافِقَةِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ لِلْمُحَقِّقِ، فَكَمْ مِنَ الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَةِ حُقِّقْتَ دُونَ أَنْ يَلْتَقَتْ مُحَقِّقُهَا لِضَبْطِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَضْبُطَ فَأَخْرَجَ الْكِتَابَ الْمَخْطُوطَ دُونَ الْمَأْمُولِ، وَمِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْكُتُبِ:

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض موسى عياض أبو الفضل اليحصبي السبتي، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة ط1، 1389هـ / 1970م؛

- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ط1، 1382هـ / 1962م؛

- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، دط 1421هـ؛

- تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف بن مري بن حسن أبو زكريا محيي الدين، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، دط، دت؛



- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 1403هـ/1983م؛
- جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1417هـ/1997م؛
- حذف من نسب قریش، مؤرج بن عمر السدوسي، تحقيق: صلاح الدين المنجد مكتبة دار العروبة، الكويت، دط، دت؛
- ضبط الأعلام، أحمد تيمور باشا، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1 1366هـ/1947م؛
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، محمد بن أحمد الحسن الفاسي المكي تقي الدين، تحقيق: محمد حامد الفقي، فؤاد سيد، الطناحي محمود محمد تقريب، مؤسسة الرسالة، دمشق، دط، 1406هـ/1986م؛
- علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو الشهرزوري، تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، دط، 1406هـ/1986م؛
- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، دط، 1357هـ؛
- المؤلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والألقاب، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م؛
- مجمع الآداب في معجم الألقاب، عبد الززاق بن أحمد أبو الفضل كمال الدين ابن الفوطي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط1، 1416هـ؛
- المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، محمد بن عبد الله الزركشي بدر الدين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الأرقم، الكويت، دط 1404هـ/1984م؛
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي أبو عبد الله شهاب الدين، دار صادر، بيروت، دط، 1397هـ/1993م؛

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان أبو العباس، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1972م.

2. خاتمة: وبعد، فكيف نصمُ آذاننا ونُعْمي أبصارنا عن قضية الضبط فنأتي باللفظ مُقفلًا لا يتَّجه إلى اية قراءة أو ضبط بعضه ثم ندَّعي أننا أصبنا تحقيق المتن وأقمنا صلِّبه، فلك أن تتصوَّر جسامة الغلط وشناعة الوهم اللذين ينجزان على مثل هذا الجهل لحقيقة تحقيق النصوص فعلى المحقق الذي تشرف بتحقيق التراث أن لا يتذمَّر من مسألة الضبط والشكل فإن تقاعس أو نظر إلى المسألة نظرة عدم الجدوى فليترك التراث وتحقيقه إلى ورثته الشرعيين من أهل التخصص وليذهب -غير مأسوف عليه وعلى أمثاله- المدَّعين الذين التفتوا إلى تحقيق التراث التفاتة ارتزاق.

3. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

1. إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وعطيّة صوالحي ومحمد خلف الله أحمد المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، القاهرة، ط4، 2004م.
2. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، دط، 1357هـ.
3. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقوسي وإبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت.
4. بشّار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة، بيروت دط 1402هـ/1982م.
5. جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط2، 1415هـ.



6. رمضان عبد التّوّاب، مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1422هـ / 2002م.
7. عبد السّلام محمّد هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة ط7، 1418هـ / 1998م.
8. علي بن محمّد السيّد الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تحقيق: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط، دت.
9. القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ط1، 1389هـ / 1970م.
10. مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مجدي فتحي السيّد، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة، ط، دت.

4. هوامش:

- (1) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وعبد الحلیم منتصر وعطيّة صوالحي ومحمد خلف الله أحمد، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، القاهرة، ط4، 2004م، ص: 533.
- (2) القاموس المحيط، مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مجدي فتحي السيّد المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة، ط، دت، 108/4.
- (3) معجم التّعريفات، علي بن محمد السيّد الشّريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي دار الفضيلة، القاهرة، ط، دت، ص: 116.
- (4) المصدر نفسه، ص: 116.
- (5) الكفاية في علم الرّواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، ط، 1357هـ، ص: 242.
- (6) المصدر نفسه، ص: 242.
- (7) المصدر نفسه، 244، 245.
- (8) الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبيّ تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ط1، 1389هـ / 1970م، ص: 150.
- (9) المصدر نفسه، ص: 150.
- (10) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقوسي وإبراهيم الزّبيق، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط، دت، حديث (11343)، 442/17.
- (11) الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية، ص: 150.
- (12) ضبط النصّ والتّعليق عليه، بشّار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط 1402هـ/ 1982م، ص: 07.
- (13) المصدر نفسه، ص: 18.
- (14) تحقيق النّصوص ونشرها، عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7 1418هـ/ 1998م، ص: 54، 55.
- (15) تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، جلال الدّين السيّوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الرّياض، ط2، 1415هـ، ص: 514.
- (16) الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية، ص: 154.



-
- (17) المصدر نفسه، ص: 158.
- (18) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 79.
- (19) المصدر نفسه، ص: 80.
- (20) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1422هـ / 2002م، ص: 160.
- (21) المصدر نفسه، ص: 160.